



وبساء يذمر الفرد والمجتمع

على الرغم من ان قانون العقوبات العراقي ينص على عقوبة الاعدام لمن يتعاطى او يتاجر بالمخدرات بكل انواعها الا ان خلو العراق من هذه المادة الخطيرة لا يمكن الجزم به لا في السابق ولا في الوقت الحاضر، فاذا ما علمنا ان النظام السابق كان يعتم على تجارة وتداول كل انواع المخدرات لامور سياسية وتنظيمية نجد العراق بعد فتح الحدود الان قد غُض النظر عن اماكن وجود تجار ومروجي هذه البضاعة الخطرة التي تستهدف الاعمار الشابة التي يعول عليها في بناء الوطن، ويرى الباحثون ان من اعقد المشاكل التي ستواجه السيطرة على المخدرات مع العلم ان العراق صار المادة الخطيرة وان تسير تلك البضاعة هي العراقية الحدودية التي التركي في اقصى الشمال حيث تمتد سلسلة جبال يسهل عبرها عملية تهريب المخدرات بكل انواعها وصولا الى مدينة الشلامجة المدينة الحاذية للحدود الايرانية وكذلك منطقة الاهوار التي تشكل اكبر ممرات لتهريب المخدرات في الوقت الحاضر.

سها الشخيلي تصوير / سعد الله الخالدي

ملف من أعقد الملفات التي ستواجه الحكومة الجديدة

ظاهرة رواج تجارة المخدرات وراءها الحروب والبطالة والامية

إحصاءات وأرقام

في مسح أجرته وزارة الصحة شمل ١٠ محافظات عام ٢٠٠٨ تم احصاء ١٤٢٦ حالة ادمان، بلغ عدد التكرور فيها ١٤١٠ فيما بلغ عدد النساء ٥٢ وقد وزعت الحالات بواقع ٦١ حالة ادمان تحت عمر ١٧ سنة و ١٠١٩ فوق عمر ١٧ سنة فيما بلغت حالات الرقود ١٨٠ حالة فقط، وسجلت محافظة بغداد عدد المدمنين ٤٦٨ حالة منها ٢٦ حالة من الإناث تلتها ثانية محافظة البصرة حيث سجلت فيها ٣٢٩ حالة ادمان والنصف ثالثة ٢٤٩ تلتها المحافظات الباقية، ويعد ادمان الدوائي هو المشكلة الاكبر في العراق حيث بلغت نسبته ٧٤ ٪ والحشيش بواقع ١٥٤ ٪، وقد سجلت اخر الإحصاءات عن برنامج مكافحة المخدرات عن حدوث حالات وفاة ناجمة عن تعاطي المخدرات في محافظات بغداد وكربلاء وبابل وميسان وان هناك ١٠٣٧ متعاطيا للمخدرات في المحافظات ففي محافظة كربلاء هناك ٦٧٩ متعاطيا وميسان ٢٨٦ وفي بغداد وصل عدد المدمنين الى ٧١٧ فيما سجلت محافظة كركوك ٢٤٠ متعاطيا.

اعتراف الوزير

واعترف وزير الصحة أول مرة ان العراق يواجه تحديا خطيرا بعد ان اصبح ممرا للمخدرات القادمة من ايران وافغانستان، مروراً بدول الخليج واوروبا، ويؤكد الاعتراف الرسمي من خلال وزير الصحة ان افية المخدرات والمواد ذات التأثير النفسي أصبحت عاملا اخر يضاف الى طرق الموت الحديثة التي تستهدف شريحة الشباب العراقي كل يوم، وتندرج بتخلي العراق عن موقعه ضمن قائمة الدول الفتية ودمار اخر يزيد من اعباء الحكومة المقبلة، وفي دراسة أعدتها وزارة الصحة عن واقع المخدرات ان تعاطي المخدرات له مبرودات سلبية على الأسرة ويزيد من معدل الجريمة، وأوضح

الحسنائي ان وزارته وحدها لا تستطيع ان تفعل شيئا، وكشف عن تشكيل لجنة سميت (الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات) بمشاركة عدد من الوزارات وبرئاسته، وستعمل تلك الهيئة على جمع المعلومات عن حجم المشكلة بعد انشاء مركز للمعلومات في وزارة الصحة.

مافيا المخدرات

وعن اسباب تقشي ظاهرة تعاطي المخدرات في العراق اوضح لنا الباحث في مركز البحوث التربوية والنفسية الدكتور (و – ك) حيث قال: تورط المهربين مع المافيا العالمية لا يمكن ان يكون الضمين ولا تشكلا على الشباب المدمن يبيعون تلك الحبوب بالمفرد لتسهيل تصريف تلك العقاقير ويسعر (خمس الاف دينار لكل حبة) إضافة الى عقاقير اخرى مهدنة منها الفاليوم، ويشير الباحث الى ان الحال قد انجر دون تخطيط مسبق الى المافيا العالمية التي تروج للمخدرات، ويعزو الباحث سبب تلك الانجرار الى تردى المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتقشي كل من البطالة والامية حيث ان العراق طوال عقود حكم النظام السابق قد خاض حروباً مدوية طويلة الامد راح ضحيتها العديد من ابناء الوطن الذين دفعوا فاتورة اخطاء ذلك النظام اضافة الى اعمال التهجير القسري والقبور الجماعية كل ذلك ادبى الى تدهور حياة الكثيرين وسفك الطريق امام تجارة المخدرات وتعاطيها ايضا، ولم يتوقف الامر عند ذلك بل بعد سقوط النظام جاءت الحروب الاهلية والطائفية والقتل

على الهوية واعمال الارهاب حيث فقدت معظم العوائل معيها ونقشت البطالة بين صفوف المواطنين بعد ان حل النظام الجديد اغلب الدوائر الامنية والجيش ووزارة التصنيع العسكري والاعلام وتو فقت الحياة الاقتصادية ما اسهم في لجوء البعض الى المتاجرة بالمخدرات او تعاطيها للحصول على مورد الرزق من جهة ولنسيان الهموم والمشاكل من جهة أخرى.

مساوئ البطالة

ويخلص الباحث الى القول الى ان الحكومات المتعاقبة لم تولت لتف الى مساوئ البطالة بل اهتمت بالملف الامني مع العلم ان الارهاب قد جند العاطلين عن العمل اما كاتحاريين او منفقين لعمليات اراهابية عديدة، وان سوء تقدير الحكومات المتعاقبة قد ساهم في انتشار ظاهرة البطالة فلو عمدت تلك الحكومات على تشجيع القطاع الخاص واعادة الحياة لمعامل القطاع العام لامكن امتصاص البطالة التي لم تنقص عنها الإحصاءات الرسمية بشكل دقيق حالها حال اغلب الإحصاءات الأخرى حيث من الصعب الاستناد الى الأرقام المعلنة لعدم نقتها فنسبة البطالة المعلنة هي ٢٣ ٪ من مجموع السكان في حين واقع الحال يشير الى ان الرقم المعلن هو غير صحيح مطلقا، كما ان الهجرة من الريف الى المدينة قد ركزت العمالة في العاصمة فقط برغم التدهور الأمني الذي شهده السنوات السابقة، وبرغم قلة فرص العمل فيها وانشار الباحث ان كل انواع الإحصاءات المتوفرة لا ن غير دقيقة ولا يمكن الركون اليها وهذه من اهم معوقات اعداد التقارير بكل انواعها، ونشط الثالث المربع الذي يعد من اركان تعاطي المخدرات سواء كان للاستهلاك او للتجارة او للتهريب، وهذا الثالث المعروف هو (الفقر، المرض، الجهل).

ممرات لتهريب المخدرات

وأورد التقرير الخاص بالباحث (و – ك) ان هناك ممرين رئيسيين نحو العراق الذي تحول الى مخزن الامني مع العلم ان الارهاب قد جند تصدير ما فيا المخدرات، مستفيدة من ثغرات واسعة في حدود مفتوحة الى منتصفين لعمليات اراهابية عديدة، وان سوء تقدير الحكومات المتعاقبة قد ساهم في انتشار ظاهرة البطالة مطلقا، كما ان الهجرة من الريف الى المدينة قد ركزت العمالة في العاصمة فقط برغم التدهور الأمني الذي شهده السنوات السابقة، وبرغم قلة فرص العمل فيها وانشار الباحث ان كل انواع الإحصاءات المتوفرة لا ن غير دقيقة ولا يمكن الركون اليها وهذه من اهم معوقات اعداد التقارير بكل انواعها، ونشط الثالث المربع الذي يعد من اركان تعاطي المخدرات سواء كان للاستهلاك او للتجارة او للتهريب، وهذا الثالث المعروف هو (الفقر، المرض، الجهل).

وزارة الصحة تعترف بوجودها وانتشارها



١٤٦٢ حالة ادمان
١٤١٠ ذكر مدمن
٥٢ أنثى مدمنة
٦١ حالة دون سن ١٧ سنة
١٤٠١ حالة فوق سن ١٧ سنة
٤٦٨ حالة في بغداد
٣٢٩ حالة في البصرة
٢٤٩ حالة في النجف

واوربا الشرقية ومنها بلغاريا التي تعد من اكبر مراكز التهريب في المنطقة ثم الى افريقيا بكل اقسامها (الوسط والجنوب والشمال) إضافة الى دول الخليج، ويوضح التقرير ان تجارة المخدرات في العراق قد شهدت خلال وجود شبكات مسلحة تجند التنظيم والاستقرار خلال السنتين الاخيرتين وصارت اكثر تنظيما من خلال وجود شبكات مسلحة تجند مجموعات عراقية من العاطلين عن العمل، وياشراف عصابات يغذيها هذه التجارة كان ولا يزال مقرها في احدى دول الجوار، والذين يحمل بعضهم الجنسية العراقية بفصل مكوثهم في العراق اما للتجارة او لزيارة الاماكن المقدسة، وقد تم ضبط هناك كميات كبيرة من المخدرات قدرت بـ ٢٥ مليون دولار داخل احد الحصون الانشورية بعد خوض اشتباك مسلح مع افراد العصابة المسلحة الذين كانوا يقيمون داخل تلك الحصن بعد ان اتخذوه مخزنا

الحد من هذه الظاهرة، وان مناطق العراق كافة بما فيها العاصمة تتاجر وتتعاوى كل انواع المخدرات بدون استثناء ويخطا من يلظن ان الدرجات متفاوتة بين مائة واخرى حيث يجد المستوى المعيشي والاجتماعي والاقتصادي نوع المادة المتداولة للمتعاطي، وقد اوجد تجارة وتعاطي كل انواع المخدرات الفقير الذي يعيشه ابناء البلد اضافة الى الانفلتات الامني وتنامي ما فيا المخدرات وبقائها برغم التحسن الطفيف الذي تعيشه المدينة الان، ويخلص المتحدث الى القول ان اغلب النزلاء في المستشفي هم من السجناء السابقين الذين اطلق سراحهم في الاونة الاخيرة وان ظاهرة تقشي المخدرات في السجون قديمة لكنها ازادت بعد الاحداث الاخيرة وتسربت معلومات من وزارة الصحة عن ائتلاف اكثر من ٨٠٠ كيلو غرام من المخدرات المرسلة من شعبة المخدرات التابعة لوزارة الداخلية وبعد دخول قوات التحالف تعرضت المخازن الى عمليات التفتيش وتم اخذ المخدرات الى جهة مجهولة بدون اعلام الجهات المختصة، ولا نعلم ما اذا كانت قد بيعت في السوق السوداء او تم اتلافها او تعاطيها.

حديث المدمنين

وفي فناء تلك الدار وجدنا احد الرجال يغني بصوت شجي احد اغاني الريف، كان يبدو في العقد الرابع من العمر، وعندما سألنا عن ذلك كان الجواب انه احد المدمنين الذين يسكن تلك الدار والذي يتناول العقاقير بكل انواعها، تقدمنا منه والقيتنا التحية، الا انه ضل مواصلا غناؤه لذلك اللحن الشجي، وبعد ان اكمله سألته ان كان يجد المتعة في تعاطي المخدرات، فقال: وهل تستحق الحياة ان يكون فيها الواحد منا صاحباً × ما ذيعتاني بالضبط × اعاني كل شيء، بل اعاني الحياة نفسها.. × هل ترى انك على صواب × كل الصواب وما وجدت ان الاجدوى في الحديث مع تلك الرجل تركته لهومو وفي الغناء نفسه كان شابا لا يتجاوز عمره العشرين عاما يغفو وقد علا شخيره، مع ان الوقت كان ضحى، وعندما سالت مراقبي عن امر ذلك الشاب، قال انه من مدمني المخدرات، وانه بعد ان يش من إيجاد عمل له تلقفته هذه الازقة ليكون احدر واهيا.

في البتاوين

أوصلتنا مهنة المتاعب الى ابعد واخطر النقاط ليس الان بل منذ ان دخلنا معتركها، ومن جملة تلك الاماكن منطقة البتاوين التي كانت وما زالت بؤرة موبوءة فمن نداعة إلى مخدرات إلى ماوى لأرباب السوايق من المجرمين المحترفين، ليعترني الآخرون فليس كل المنطقة ينطبق عليها ذلك الوصف بل بعض انقتها التي دخلتها بالمصادفة قبل أكثر من ١٥ سنة باحثة عن حلول لازمة السكن بعد ان دلني احد النزلاء ان هناك بيوتا في منطقة البتاوين تـُجر غرما لوعائل تبحث لها عن ماوى وتضم تلك الغرف احيانا أكثر من ٢٥ فردا، وجدت ان تلك الغرف

مستشفى الرشاد

وأوضح احد العاطلين في مستشفى الرشاد لالامراض النفسية وهو اكبر مستشفى متخصص في العراق (رفض ذكر اسمه) ان مشكلة تعاطي المخدرات بعد الاحداث الاخيرة باتت تتفاقم بوتيرة متصاعدة وان هناك كميات كبيرة من الماريجونا والكوكايين والهرويين بدأ ت تندفق على العراق من منشآت عديدة وان الحد من تلك التدفق يتوقف على مدى جاهزية وامكانية وزارة الداخلية الجهة المسؤولة بالدرجة الاولى عن

أن يستهلكها. فضلا عن معاناتنا من قاطع الدورة (الجوزة)، فبعضها بسبب رداءته من المنشأ لا تحتمل أعباء الاشتغال كثيرا. ويعترف ثائر بأن بين أصحاب المولدات من يتحائل ويقوم بتقليل النفقاتية بطرق فنية يزعم أنه لا يعرفها؛ ويعترف أيضا بأن بعضهم يعتمد إلى التجاوز على خطوط الكهرباء الوطنية فيقوم بسحب خط ثانٍ منها بصورة غير مشروعة.

الحكومة المحلية تتدخل

وحرسها منها على المواطن الذي يتزوّد بالكهرباء من المولدات الأهلية، وضمان حقّه في الحصول على قدر من التيار يعادل ما يدفعه من أجور، ومن أجل تدليل معوقات عمل المولدات تدخلت الحكومة المحلية، ودعت أصحاب المولدات في عموم المحافظة إلى اجتماع ترأسه المستشار الأمني للسيد محافظ البصرة عقيل يوسف الذي استمع إلى شكواهم وحالهم ما يحصلون عليه من وقود، ووعد بتبذيلها من خلال التنسيق مع دائرة توزيع المنتجات النفطية وضمان حصولهم في الوقت المحدد على قدر معقول من الوقود يكفي ساعات التشغيل الفعلية لمولداتهم. كما ناقش معهم آلية زيادة ساعات التشغيل بأجور مضاعفة.

وحذرهم من التجاوز على الكهرباء الوطنية بصورة غير مشروعة بسحب خطوط ثانية منها، لكي لا يعرضوا أنفسهم للمساءلة والعقاب. وبعدهم أخيراً إلى عدم استغلال المواطنين بتقليل ساعات إمدادهم بالتيار الكهربائي بهذه الحجة غير المبررة أو تلك.



مشكلات تتوالد

المستخدم في تبريدها ويلاقي السيد صاحب المولدة مشقة في توفيره! وينتهي محمد نذره قائلا: أدفع عن كل أمبير من الكهرباء التي تأتيني من المولدة عشرة آلاف دينار، وهو مبلغ كبير على ما أحصل عليه فعلا من المولدة.

متصالحون مع المولدات

أحمد كامل مواطن آخر من الجمهوريّة زعل على المولدة الأهلية كما يقول بسبب عدم انتظام عملها، وأوشك أن يتخلّى عن الاستعانة بها، بالاعتماد على مولدة صغيرة داخل البيت، لكن بعدما تبين له أن هذه تكلفه كثيرا، أعاد اتصاله مع صاحب مولدة الحي، لأنه اكتشف كما يذكر أنها أقل تكلفة من مولدته. جاسم حسين متصالح آخر مع أصحاب المولدات يسكن (خمس ميل) يقول عنهم إنهم بشر مثله، يقدمون لنا خدمة حرمان من منافعها، ولا داعي لأن نستكثر عليهم أجورهم التي يحصلون عليها لقاءها، لأنها خدمة تكلفهم ما لا ليس قليلا فضلا عن أعباء القيام بتشغيل المولدة والسهر عليها، وتحمل نفقات موادها الاحتياطية، وأجور العامل عليها. لكن جاسم يعود فيتحفظ على عدد من أصحاب المولدات الذين يتعمدون تقليل ساعات التشغيل في مولداتهم.

أصحاب المولدات يدافعون

يقول أحمد خليل صاحب مولدة كهرباء في حيّ المجمعيات مدافعا عن أقرانه تشتغل بمولدتي على مدى سبع ساعات منتجة للكهرباء يوميا، ويتعذر على زيادتها في أغلب الأوقات بسبب ارتفاع درجات الحرارة التي تستهلك المولدة في الصيف. وتحتاج

وظاهرة انتشار مولدات الكهرباء التي لا يخلو منها حيّ من الأحياء السكنية، غدت من التوسع بحيث سهّلت ولادة تجارة جديدة هي تجارة بيع الكهرباء التي ينعاطها أصحاب المولدات مستغلين مصيبتنا في الكهرباء الأمّ التي شاخت وهرمت، ففي كل أزمة يتردد، عادة، الغل الصارخ (مصائب قوم عند قوم فوائد)؛

ويوما بعد آخر أصبحت مولدة الكهرباء، سواء هذه التي نصبها في بيتك، أم تلك التي تبعد عنك بعشرين مترا، صديقا عدواً في الوقت نفسه، تحصل منه على كهربائك، لكنه يقصد عليك هواءك، وليؤث ببيتك، ويكثر أنثيك بهديره اللعين، ويحملك أعباء لم تكن تفكر فيها أصلا، فضلا عما تدفعه من جيبي من أجل سريان طاقته.

الحياة مع المولدات

على الرغم من منافعها التي لا ينكرها أحد تجلب المولدات الكهربائية الكثير من المتاعب للمواطنين، وتثير نذرههم وضعبهم؛ فالمواطن محمد لفته المقيم، في حيّ الجمهورية، مثلاً، يقول: معاناتي مع صاحب المولدة لا تنقطع، ولولا هذا الصيف الحارق ورطوبته، لكنت سحبت السلك الذي يصلني بمولدته، وأنهيت معاناتي؛ ويضيف: لا يتجاوز عمل هذه المولدة ستّ ساعات، ثلاث منها خلال الظهيرة، ومنها خلال الليل، ومع ذلك تنقطع عادة عن العمل أثناء هذه الساعات بأسباب تجدها جاهزة دوما لدى صاحبها، فمرة المواد الاحتياطية التي لا يجدها، وأخرى عطلات رأس التوليد، وثالثة الوقود وصعوبات الحصول عليه، ورابعة شدة الحرارة وتعطيلها المحرّك، وحتى الماء

أزمة الكهرباء التي يشدها البلد منذ سنوات، وما ينتج عنها من انقطاع للتيار الكهربائي يتخلل ساعات النهار والليل، جعل المواطن يضطر من أجل الحصول على طاقة كهربائية تسد حاجته، إلى الاعتماد على مولدة صغيرة ينصبها في بيته ويحصل منها على ما يعوّض حرمانه من كهربائه الوطنية، أو يلجأ إلى مولدة الكهرباء الأهلية في الحيّ الذي يسكنه، فيسحب منها، لقاء ثمن، عددا من «الإمبيرات» تزيد من فرص حصوله على منافع الكهرباء العريضة.

عدي الهاجري

البصرة